

## أثر النفط على التنمية البشرية العربية

### أثر النفط على التنمية البشرية العربية

د. بوضياف حفيظ  
جامعة الجزائر3

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى استنطاق العلاقة بين التنمية البشرية والنفط في الوطن العربي، في محاولة للفت الانتباه إلى الاتجاه الخاطئ للرباط بينهما، حيث أن قطاع النفط يتحكم بالتنمية البشرية، التي تزدهر من خلال ارتفاع أسعاره، وتراجع بتراجع أسعاره، في حين كان يجب أن تتحكم التنمية البشرية بقطاع النفط من خلال ترشيد الاستغلال، وتوجيه عائداته إلى بناء قاعدة اقتصادية متينة، متنوعة، ومستقلة عن التبعية لهذا القطاع، إضافة إلى ضرورة الحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة، هذه التنمية التي بدورها تحتاج إلى بيئة حاضنة من دولها لا يمكن نجاح أي إستراتيجية تنموية، خاصة من ناحية الموارد التمويلية، نجاعة السياسات الاقتصادية وكذلك تهيئة البنية التحتية. كلمات مفتاحية: التنمية البشرية، تمويل التنمية، النفط، الوطن العربي.

résumé

Cette étude vise à interroger la relation entre le développement humain et le pétrole dans le monde arabe, dans une tentative d'attirer l'attention sur la mauvaise direction du lien entre eux, où le secteur pétrolier contrôle le développement humain, qui prospère grâce à la hausse des prix de pétrole, et se recule avec la chute des prix, tandis que le développement humain qui devrait contrôler le pétrole grâce à la rationalisation de l'exploitation, et diriger ses revenus pour construire une base économique solide, diverse, et indépendante de ce secteur, en plus de la nécessité de préserver les droits des générations futures. Ce développement, qui à son tour besoin d'un environnement convenable, sans il, toute stratégie de développement ne peut pas être succès, en particulier, en termes de financement, l'efficacité des politiques économiques, ainsi que la création d'infrastructures.

Mots-clés: développement humain, financement du développement, le pétrole, le monde arabe.

مقدمة

يعيش العالم تطورات وتحولات كبيرة بسبب التقدم التقني السريع الذي لم يسبق له مثيل، في مجالات تقنيات الإنتاج والتوزيع والمعلومات والاتصالات. وتزامن هذه التطورات مع مزيد من التوجه الدولي نحو الانفتاح والتحرير والعولمة وتكامل عمليات الإنتاج عبر الدول وترابط الأسواق المالية من جهة، ونحو الاندماج في تجمعات اقتصادية عملاقة من جهة أخرى، وكان من نتيجة تلك التطورات أن زاد دور التقانات والمعرفة الفنية في تكوين القيمة المضافة للإنتاج، وما من شك في أن محور هذه التطورات الهائلة هو الإنسان ومدى تقدمه العلمي والحضاري، فجميع مسارات التنمية لابد أن تبدأ من ساحة التنمية البشرية، ومن هنا كان الاهتمام بتأمين حقوق الإنسان الأساسية، وتنمية قدراته ومواهبه هي العامل الرئيسي في تطور الأمم، بل أصبحت هذه العناصر هي محور الجهود الدولية في الميادين السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. إذ ساهمت التقارير العالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل فعال في تسليط الضوء على البعد الإنساني وجعله في مركز قضايا التنمية، بإدخال مفهوم التنمية البشرية بعد ما هيمن النمو الاقتصادي لوقت طويل في الفكر وفي السياسات التنموية للبلدان النامية واعتباره كنموذج للتنمية بها، وتبلور هذا المفهوم منذ استعماله سنة 1990، ليتطور عبر الزمن من حيث ماهيته، مؤشرات قياسه ومصادر تمويله.

هذا التطور سمح بمعرفة مستويات التنمية البشرية حسب البلدان والمناطق، وأعطى القدرة على المقارنة وإبراز مكان القوة والضعف في مؤشرات ومعايير القياس، ومن ثم دراسة الأسباب قصد تقويم المسببات. وهو ما دفع بشكل مباشر المنطقة

### أثر النفط على التنمية البشرية العربية

العربية إلى محاولة مواكبة هذه المستجدات، بالتركيز على دعم أهم العناصر التي تعد في قلب التنمية البشرية، متمثلة في قطاعات التعليم، الصحة، والعدالة في توزيع الدخل.

وهو ما جاء في تعريف التنمية البشرية، إذ تشمل فيما تشمله تعدد خيارات الناس وحقوقهم، لكنها تركز على ثلاثة عناصر أساسية هي العيش حياة مديدة وصحية، الحصول على المعرفة، وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق، هذه العناصر ترتبط ارتباطا كليا بالاقتصاد، إذ نجد أن أقوى مؤشرات دليل التنمية البشرية، متعلقة بالدول ذات الاقتصادات القوية أو الدول ذات المداخل المرتفعة مثلما هو الحال بالنسبة للدول العربية المصدرة الرئيسية للبترو، إلا أن الملفت للانتباه هو الارتباط المزمّن للاقتصاد العربي بالنفط، ومن هنا نحاول صياغة الإشكالية التالية: هل التنمية البشرية العربية رهن بوجود النفط؟

محاولة للإجابة على هذا التساؤل سنتطرق إلى أثر البترول على التنمية البشرية في الوطن العربي، من خلال أثره على أداء الاقتصاد العربي، بعد التطرق إلى مفهوم التنمية البشرية، قياسها، مصادر تمويلها وواقعها في الوطن العربي مقارنة بباقي أقطار العالم.

أولاً: مفهوم التنمية البشرية

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1993 رؤية جديدة للتنمية تحت عنوان "التنمية البشرية المستدامة" التي تضع الإنسان على رأس أولوياتها، وتنسج التنمية حوله لا أن تنسجه حولها، من خلال التأكيد على أن الناس هم الثروة الحقيقية للأمم. وقد جاء في التقرير الأول سنة 1990 تعريف التنمية البشرية على أنها عملية توسيع خيارات الناس<sup>1</sup>، ومن حيث المبدأ فإن هذه الخيارات كثيرة جدا وتتغير بمرور الزمن، إلا أن الخيارات الأساسية الثلاث تتلخص فيما يلي:

أ. أن يحيا الإنسان حياة مديدة وصحية؛

ب. أن يكتسب المعرفة؛

ج. أن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.

وبالإضافة إلى هذه الخيارات يتضمن مفهوم التنمية البشرية خيارات كثيرة، ومن بينها الحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذلك التمتع باحترام الذات، والتمكين بالإحساس بالانتماء إلى المجتمع، وفرص الإبداع والإنتاج، وضمان حقوق الإنسان وغيرها.

ويعرف تقرير عام 1993 التنمية البشرية على أنها "تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس" وهذا يعني الاستثمار في قدرات البشر، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققه توزيعا واسع النطاق وعادلا، والتنمية بواسطة الناس معناها إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها<sup>3</sup>.

وبصدور تقرير التنمية البشرية لعام 1994 تم تعريف التنمية البشرية المستدامة على أنها نموذج للتنمية، يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع المجالات، وهو يحمي أيضا خيارات الأجيال القادمة، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل، كما يضيف ذات التقرير أن التنمية البشرية المستدامة تعطي أقصى أولوية للحد من الفقر، وللعاملة المنتجة، والتكامل الاجتماعي وإعادة تأهيل البيئة، كما تستثمر النمو الاقتصادي في تحسين حياة البشر دون المساس برأس المال اللازم لحماية فرص الأجيال المقبلة.

### أثر النفط على التنمية البشرية العربية

ويمكن تعريف التنمية البشرية المستدامة بأنها إستراتيجية تنموية شاملة تسعى إلى تمكين الإنسان وبناء قدراته وتوسيع خياراته، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الصحة والبيئية والتعليمية وغيرها، مع التأكيد على الإنصاف والعدالة في توزيع الثمار سواء بين الجيل الحالي أو بين الأجيال الحالية والمستقبلية، وذلك لجعل الإنسان مؤهلاً وقادراً على استثمار المنافع التي تهبها العولمة ومواجهة و/أو تقليل التحديات التي تفرضها<sup>4</sup>. كما يتعين مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات التي تشكل حياتهم حتى تكون التنمية لهم وبهم.

ثانياً: قياس التنمية البشرية

تطرح فكرة التنمية ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف أو لتقييم النتائج، ونظراً للتحويلات الواسعة في مفهوم التنمية، فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة بدءاً من مقاييس النمو الاقتصادي، إلى المؤشرات الاجتماعية والأدلة المركبة والتي ستتطرق لأهمها في قياس التنمية البشرية.

1. دليل التنمية البشرية: اكتسب مفهوم التنمية البشرية دفعا قويا بإدخال مقياس دليل التنمية البشرية الرقم القياسي للتنمية البشرية الذي أطلق في التقرير الأول لعام 1990، إذ يركز على مفهوم جديد يقول بأن التنمية البشرية لا تقاس بالنمو الاقتصادي فحسب كما كانت الممارسة حينئذ، بل تقاس بالإنجازات القابلة للقياس التي يحققها البلد في ثلاثة أبعاد أساسية هي:

- o حياة مديدة وصحية، مقاسا بتوقع العمر عند الولادة؛
- o اكتساب المعرفة، وتقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، ومجموع نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي؛

o مستوى المعيشة، مقاسا بالقدرة الشرائية بالاستناد إلى معدل الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.

وقد عمدت التقارير الموالية إلى تحسين دليل القياس، وإدخال معايير أخرى لقياس التنمية البشرية، فتم إدخال بعض التغيرات والتعديلات وذلك باستخدام بيانات و منهجيات لم تكن متاحة في معظم البلدان سنة 1990، لقياس أبعاد الدخل والتعليم والصحة وفقاً لما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 والذي صدر تحت عنوان: "الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية".

فنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حل محل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لحساب تحويلات العاملين من الخارج والمساعدة الإنمائية الرسمية مثلاً في قياس الدخل، وقد أزيل الحد الأعلى للدخل بهدف ترجيح قيمة الدليل للسماح للبلدان التي تتخطى عتبة 40.000 دولار من قياس المستوى الحقيقي للدخل على نحو أفضل.

وفي التعليم استعوض بمتوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال الذين هم في سن الدراسة عن معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس، وبمتوسط سنوات الدراسة للكبار عن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، بهدف تقديم صورة أوضح عن وضع التعليم في كل بلد.

وفي مجال الصحة يبقى متوسط العمر عند الولادة المؤشر الرئيسي، وتجمع مؤشرات الأبعاد الثلاثة هذه وترجح لتكوين القيمة النهائية لدليل التنمية البشرية التي تتراوح بين صفر و واحد.

2- دليل الفوارق بين الجنسين: يتضمن مقياساً مركباً للفوارق بين الجنسين في أبعاد الصحة الإنجابية والتمكين والمشاركة في سوق العمل، وتقاس الصحة الإنجابية بمؤشرين هما نسبة وفيات الأمهات ومعدل الولادات في سن المراهقة، ويقاس التمكين

### أثر النفط على التنمية البشرية العربية

بعدد المقاعد التي تشغلها النساء في المجالس النيابية، ونسبة الحاصلات على جزء من التعليم الثانوي، وتقاس المشاركة في سوق العمل

بالمشاركة في القوى العاملة، ويشير انخفاض قيمة دليل الفوارق بين الجنسين إلى انخفاض الفوارق بين الجنسين، والعكس صحيح.

3- دليل التنمية حسب الجنس: يتضمن قيمة دليل التنمية محسوبة لكل من النساء والرجال على حدة، وتشكل النسبة بين القيمتين دليل التنمية حسب الجنس، وكلما قاربت النسبة الواحد تقلص الفارق بين النساء والرجال.

4- دليل الفقر المتعدد الأبعاد: يلخص أوجه الحرمان المختلفة التي يعاني منها الأشخاص في التعليم والصحة والمعيشة. ويتضمن الدليل عدد السكان الذين يعيشون في الفقر المتعدد الأبعاد غير المرتبط بالدخل وشدة الحرمان المقاسة بعدد أوجه الحرمان التي يعاني منها الفقراء في آن واحد، ويصنف السكان ضمن فئات تحددها شدة الحرمان فيكونون: معرضين لخطر الفقر المتعدد الأبعاد، أو يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد، أو هم في فقر مدقع.

ثالثاً: تمويل التنمية البشرية

#### 1- الموارد المحلية من أجل التنمية البشرية

(أ) هيئة البيئة التنموية الملائمة

في إطار مساعي تحقيق التنمية، يتمثل أحد التحديات الحاسمة في ضمان هيئة الظروف الداخلية الضرورية لتعبئة المدخرات المحلية، للمحافظة على مستويات مناسبة من الاستثمار المنتج وزيادة الطاقات البشرية، وتؤدي البيئة الداخلية المواتية دوراً حيوياً في تعبئة الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية والحد من هروب رؤوس الأموال، وتشجيع القطاع الخاص واجتذاب الاستثمارات والمساعدات الدولية واستخدامها استخداماً فعالاً.

❖ الحكم الرشيد: يعد الحكم الرشيد أمراً أساسياً لتحقيق التنمية البشرية، وتشكل السياسات الوطنية السليمة والمؤسسات الديمقراطية القوية المستجيبة لاحتياجات الناس والبنى التحتية المحسنة أساساً للنمو الاقتصادي المستدام، والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل، كما أن تحقيق الحرية والسلام والأمن والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين، والالتزام العام بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية أموراً أساسية يعزز الواحد منها الآخر.

❖ مكافحة الفساد: مكافحة الفساد على جميع المستويات هي إحدى الأولويات، فالفساد يشكل عائقاً خطيراً أمام تعبئة الموارد وتوزيعها بصورة فعالة، ويحول الموارد بعيداً عن الأنشطة التي تشكل عنصراً حيوياً من العناصر اللازمة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

❖ سياسة اقتصادية كلية ناجحة: الحاجة إلى إتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة تستهدف المحافظة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، وعمالة كاملة، والقضاء على الفقر، واستقرار الأسعار، والموازن المالية والخارجية القابلة للاستدامة لكفالة أن تصل منافع النمو إلى جميع الناس، وبخاصة الفقراء منهم، وينبغي للحكومات إعطاء الأولوية لتفادي التشوهات الناتجة عن التضخم والتقلبات الاقتصادية المفاجئة التي تؤثر سلباً على توزيع الدخل وتخصيص الموارد، وبالإضافة إلى إتباع سياسات مالية ونقدية ناجحة، لا بد من وضع نظام ملائم لأسعار الصرف.

(ب) تعبئة الموارد العامة

### أثر النفط على التنمية البشرية العربية

من الأمور الأساسية إقامة نظام لتعبئة الموارد العامة، تتوافر فيه عناصر الفعالية والكفاءة والشفافية والمساءلة، و ضمان الاستدامة المالية، إضافة إلى نظم وإدارة ضريبية منصفة تتميز بالكفاءة، وإلى إدخال تحسينات على الإنفاق العام، ترك مجالا للاستثمار الخاص المنتج.

#### ج) هيئة البنى التحتية

إن الاستثمارات الموظفة في البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، والخدمات الاجتماعية، بما فيها برامج التعليم والصحة والتغذية والمأوى والضمان الاجتماعي التي تخطط الأطفال والمسنين برعاية خاصة، وتراعي الاعتبارات الجنسانية وتشمل كافة الجماعات المحرومة تمثل أمرا حيويا لتمكين الناس، ولا سيما الذين يعيشون في الفقر، من التكيف على نحو أفضل مع الظروف والفرص الاقتصادية المتغيرة ومن زيادة الانتفاع منها.

#### د) إصلاح القطاع المالي المحلي

ضرورة تعزيز القطاع المالي المحلي وتطويره، وتشجيع التنمية المنتظمة لأسواق رؤوس الأموال من خلال النظم المصرفية السليمة وغيرها من الترتيبات المؤسسية التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية للتنمية البشرية، بما في ذلك قطاع التأمين وأسواق الديون ورؤوس الأموال السهمية، التي تشجع الادخار وتستثمره كما تشجع الاستثمارات الإنتاجية، وهذا الأمر يتطلب نظاما سليما للوساطة المالية، وأطرا تنظيمية شفافة وآليات رقابة فعالة يدعمها مصرف مركزي ذو أساس متين، وينبغي وضع خطط ضمان وخدمات لتنمية الأعمال التجارية بغية تسهيل وصول الشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى أسواق التمويل المحلية.

#### هـ) دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

توفير التمويل المتناهي الصغر والائتمانات للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك في المناطق الريفية، ولا سيما للنساء، فضلا عن برامج التوفير الوطنية، هي من الأمور ذات الأهمية لتعزيز التأثير الاجتماعي والاقتصادي للقطاع المالي.

ويمكن للمصارف الإنمائية، والمؤسسات التجارية وغيرها من المؤسسات المالية، سواء بصورة مستقلة أو بالتعاون فيما بينها، أن تكون أدوات فعالة في تيسير الوصول إلى التمويل، بما في ذلك التمويل السهمي لهذه المشاريع، فضلا عن توفير قدر كاف من الائتمانات المتوسطة والطويلة الأجل.

### 2- الموارد الدولية من أجل التنمية البشرية

#### أ) الاستثمار الأجنبي المباشر

تشكل تدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى الاستقرار المالي الدولي، عناصر حيوية مكمل للجهود الإنمائية الوطنية والدولية، فالاستثمار المباشر الأجنبي يسهم في تمويل النمو الاقتصادي المستدام في الأجل الطويل، وهو يتسم بأهمية خاصة نظرا لقدرته على نقل المعارف والتكنولوجيا، وخلق فرص عمل، وزيادة الإنتاجية بوجه عام، وتحسين القدرة على التنافس وتنظيم المشاريع الحرة، ولأنه يؤدي في آخر المطاف إلى القضاء على الفقر من خلال النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، ولهذا يمثل أحد التحديات الرئيسية في خلق الظروف الداخلية والدولية اللازمة لتيسير تدفقات الاستثمار المباشر.

وبغية جذب تدفقات رأس المال الإنتاجي وتحسين هذه التدفقات، لا بد للبلدان من مواصلة جهودها لتأمين مناخ استثماري شفاف ومستقر ويمكن التنبؤ به، وبذل جهود خاصة في مجالات لها الأولوية مثل السياسة الاقتصادية والأطر التنظيمية بغية

### أثر النفط على التنمية البشرية العربية

تشجيع الاستثمارات وحمايتها، بما في ذلك المجالات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية، وتجنب الازدواج الضريبي، وتشجيع البيئة التنافسية، وثمة آليات أخرى قد تكون مهمة مثل إقامة شراكات بين القطاع العام والخاص وإبرام اتفاقات في مجال الاستثمار.

(ب) دعم المؤسسات المالية الدولية

استكمالاً للجهود الوطنية، فإن هناك ضرورة لأن تقوم المؤسسات الدولية والإقليمية المعنية، فضلاً عن المؤسسات ذات العلاقة في بلدان المنشأ بزيادة ما تقدمه من دعم للاستثمار الأجنبي الخاص في تنمية البنى التحتية وغيرها من المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك المشاريع المتعلقة بسد الفجوة الرقمية في البلدان النامية، وتحقيقاً لهذه الغاية، من المهم تقديم اعتمادات التصدير، وتوفير التمويل المشترك، والضمانات المتعلقة بالمخازفات، واستغلال موارد المساعدات، والمعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار، وخدمات تطوير الأعمال التجارية، ومنتجات تيسير الاتصالات بين أصحاب الأعمال التجارية والتعاون بين شركات البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

(ج) التجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية

إن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف وذي طابع شمولي، منفتح، غير قائم على التمييز ويتسم بالإنصاف، فضلاً عن تحرير التجارة تحريراً ذا معنى، يمكن أن يؤدي إلى تنشيط عملية التنمية البشرية بشكل كبير في جميع أنحاء العالم.

وبغية الاستفادة إفادة كاملة من التجارة التي تشكل في حالات كثيرة أهم مصدر من المصادر الخارجية لتمويل التنمية البشرية، لا بد من إنشاء أو تعزيز المؤسسات والسياسات الملائمة في البلدان النامية، ويشكل تحرير التجارة تحريراً ذا معنى عنصراً هاماً في إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة. ويمكن أن يؤدي ازدهار التجارة إلى تعزيز النمو الاقتصادي وأن تشكل مصدراً هاماً من مصادر تشغيل اليد العاملة.

(د) المساعدات المالية الدولية لأغراض التنمية البشرية

تؤدي المساعدة الإنمائية الرسمية دوراً أساسياً إذ أنها تكمل مصادر أخرى لتمويل التنمية البشرية، ولا سيما في تلك البلدان الأقل قدرة على اجتذاب الاستثمار المباشر الخاص، كما بوسعها أن تساعد على تحقيق قدر مناسب من تعبئة الموارد المحلية خلال فترة زمنية مناسبة، يجري خلالها تحسين رأس المال البشري والطاقت الإنتاجية والتصديرية، ويمكنها أيضاً أن تلعب دوراً مهماً في تحسين البيئة لنشاط القطاع الخاص، وبذلك تمهد الطريق لنمو كبير، وتشكل هذه المساعدات أيضاً أداة بالغة الأهمية لدعم التعليم والصحة وتنمية البنية التحتية العامة، والتنمية الزراعية والريفية، وتحسين الأمن الغذائي، أي خدمة التنمية البشرية بصفة عامة.

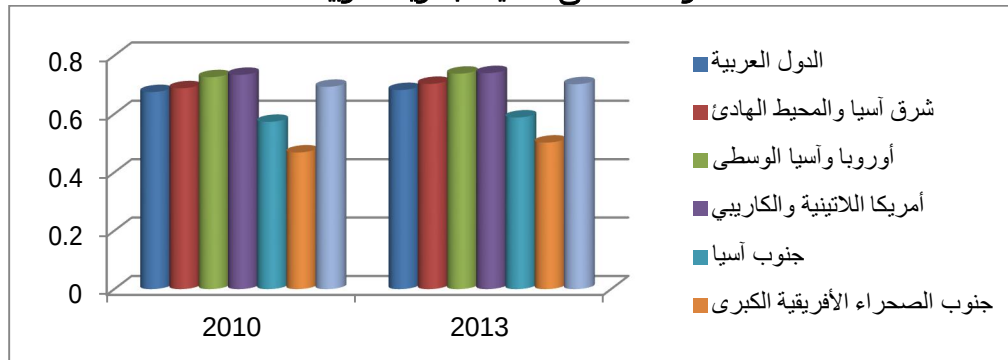
رابعاً: التنمية البشرية في الوطن العربي

(أ) التنمية البشرية العربية حسب دليل التنمية البشرية ومؤشراته

رغم أن هناك عدة مؤشرات لقياس التنمية البشرية، إلا أن دليل التنمية البشرية يعتبر من أهمها، ووفقاً له فقد جاءت خمسة دول عربية مصدرة رئيسية للنفط في المراكز الأولى لسنة 2014، ويعكس مثل هذا الترتيب ارتفاع الدخل وحجم الإنفاق بشكل عام وعلى الصحة والتعليم بشكل خاص. مما انعكس على ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة، وانخفاض وفيات الأطفال الرضع، وتحسين مؤشرات البيئة الصحية والحياتية بشكل عام.

الشكل رقم (1): دليل التنمية البشرية لسنتي 2010 و 2013

## أثر النفط على التنمية البشرية العربية



المصدر: من إعداد الباحث حسب معطيات تقرير التنمية البشرية 2014 للأمم المتحدة، ص 32.

يلاحظ من الشكل أن المنطقة العربية تتفوق على منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة جنوب آسيا في دليل التنمية البشرية، إلا أنها ما زالت بعيدة عن انجاز منطقة شرق آسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، ولعل الاعتبار يتوخى في صياغة التنمية البشرية في الوطن العربي بالدول المتفوقة عليه، كنموذج محفز على مواجهة تحديات صناعة التنمية البشرية. وتظهر إحصائيات التقرير أنه في الوقت الذي يقارب مؤشر توقع الحياة عند الولادة في الدول الرئيسية المصدرة للنفط مثيله بالدول المتقدمة، لازال في حدود المستويات الدنيا المسجلة في بعض الدول مثل موريتانيا وجيبوتي<sup>5</sup>. ولا شك أن مثل هذا التحسن في المؤشرات الصحية عكس حجم الإنفاق على الخدمات الصحية وأهميتها من خلال إقامة مستشفيات وعيادات وزيادة عدد الأطباء والمرضى وعدد الأسرة في المستشفيات، مما أدى إلى انخفاض معدلات وفيات الرضع وارتفاع العمر المتوقع عند الولادة، ويتفق ترتيب الدول العربية بالنسبة لهذا المؤشر مع ترتيبها وفقا لمقياس التنمية البشرية. المؤشر الآخر والذي يعكس مستوى التنمية البشرية في الأفطار العربية وتأثير العائدات النفطية عليها، هو مستوى التعليم حيث تعدد المؤشرات التي تستخدم لقياس الحالة التعليمية نظرا لاتساع مفهوم التعليم. فنسبة الأمية مثلا تقيس الحد الأدنى من التعليم الواجب توفره في أي مجتمع وهو الإلمام بالقراءة و الكتابة. ونسبة الالتحاق والتسرب في مرحلة التعليم الابتدائي تقيس مدى انتشار هذه المرحلة التعليمية الأولى... الخ<sup>6</sup>. وقد كان لحجم الإنفاق الكبير على الخدمات التعليمية في الأفطار العربية أثرا كبيرا تمثل في توسيع التعليم في جميع مراحله وتطبيق إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية وإنشاء مشاريع لحو الأمية، مما أدى في النهاية إلى زيادة معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار، وزيادة نسب القيد في الثانويات والجامعات. و بالتالي يعكس ترتيب الدول العربية من حيث مستوى التنمية البشرية بها، الدور الرئيسي الذي يلعبه النفط في رفع مستوى المعيشة بها.

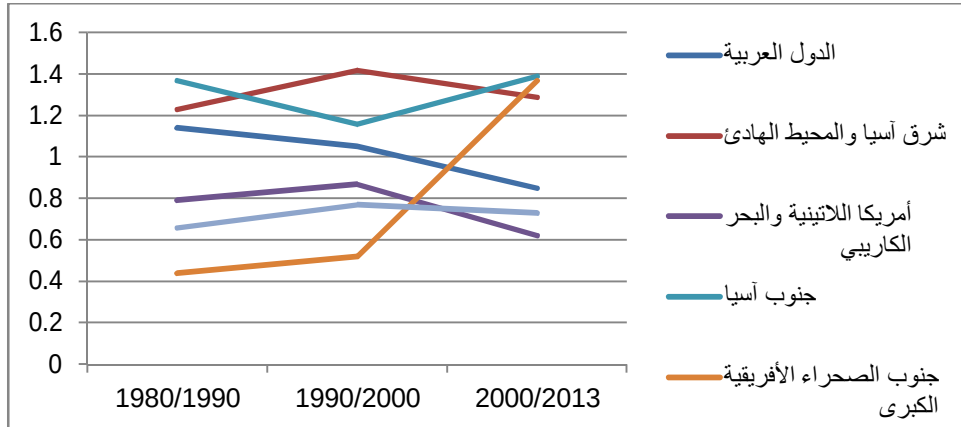
#### ب) اتجاهات التنمية البشرية العربية عبر الزمن

من خلال ملاحظة الاتجاهات في مقياس التنمية البشرية عبر الزمن لمختلف مناطق العالم (الشكل 2)، نجد أن قيمة المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية بالنسبة للدول العربية أكبر من المتوسط العالمي على مدى العقود الثلاثة الماضية، إلا أنه يتجه إلى التباطؤ باستمرار، وبوتيرة أسرع في العشرية الأخيرة، وتجدد الإشارة هنا أن معدل نمو دليل التنمية البشرية يميل إلى التناقص في حالتين، أولاهما هي تدهور التنمية البشرية لسبب من الأسباب، سياسية كانت، اقتصادية، نزاعات داخلية، حروب أو غيرها من العوامل المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر على مؤشرات التنمية البشرية. وثانيهما هو بلوغ المستوى المرتفع من التنمية البشرية، والشكل رقم (2) يترجم هاتين الحالتين، إذ نلاحظ أن تدهور معدلات نمو دليل التنمية البشرية في الدول العربية وخاصة في السنوات الثلاثة عشر الأخيرة، مرده إلى الحروب والنزاعات الداخلية المسلحة والسياسية، وما خلفته من آثار مدمرة للاقتصاد والصحة والتعليم والحريات، وغيرها من الآثار السلبية في كل المجالات.

### أثر النفط على التنمية البشرية العربية

أما منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، ومنطقة شرق آسيا فانخفاض معدل نمو الدليل بها كان بسبب دخولها في دائرة التنمية البشرية المرتفعة، على عكس منطقة جنوب الصحراء الكبرى التي تعاني من تنمية بشرية هي الأضعف في العالم، نلاحظ أن معدل نمو الدليل بها ارتفع بسرعة كبيرة جدا في العقد الأخير، بعد توفر أسباب التنمية بها.

الشكل رقم (2): اتجاهات دليل التنمية البشرية



المصدر: من إعداد الباحث حسب معطيات تقرير التنمية البشرية 2014 للأمم المتحدة، ص 165.

(ج) التفاوت بين الدول العربية

يتفاوت مستوى الرفاه في البلدان العربية، أيا كان المقياس المستخدم، وحسب تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة 2014، ومن بين البلدان العربية الإحدى والعشرين المتضمنة في التقرير، وحسب دليل التنمية البشرية<sup>7</sup>، تصنف خمسة بلدان مصدرة رئيسية للنفط بأنها ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا، وتصنف ستة بلدان أخرى في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة، فيما تصنف خمسة دول أخرى ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة، وتندرج الدول الخمس المتبقية في قاعدة الهرم وهي التنمية البشرية المنخفضة.

ولتوضيح مدى التشتت بين الدول العربية في هذا المجال يكفي الإشارة إلى أن مقياس التنمية البشرية لدولة قطر كأعلى قيمة في مجموعة الدول العربية تقترب من النرويج التي تصدرت العالم على سلم هذا المقياس، في حين أن جيبوتي التي تعد الأقل انجازا، ليست أفضل بكثير من أقل دول العالم قيمة على هذا المقياس وهي النيجر، أي أن الفروقات كبيرة بين الدول العربية في مقياس التنمية البشرية، وذلك حسب مستويات التنمية في كل بلد.

خامسا: أثر البترول على التنمية البشرية في الوطن العربي

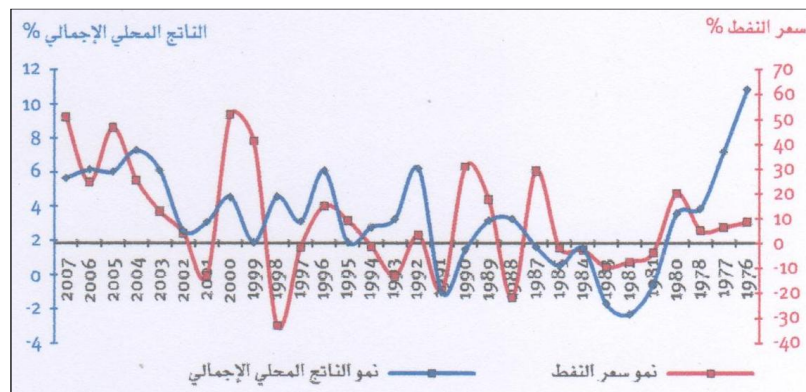
لاشك أن الوطن العربي خطا خطوات كبيرة في مجال التنمية البشرية، رغم النقائص الكثيرة والتأخر على بعض المناطق عبر العالم، وهذا ما تظهره تقارير الأمم المتحدة المتوالية منذ العام 1990، من خلال المقاييس المتعددة التي تعدها ومن أهمها دليل التنمية البشرية، وكما رأينا هو دليل ينطوي على مؤشرات كل من التعليم، الصحة ودخل الفرد، وهي مؤشرات تعتمد بشكل مباشر على أداء الاقتصاد، ومن المعلوم أن مسيرة الاقتصادات العربية ترتبط منذ سبعينات القرن الماضي بمسيرة النفط في المقام الأول، أي أن النفط هو المصدر الأهم لتمويل وتحريك دواليب التنمية البشرية العربية. وقد حققت البلدان المنتجة النفع الأكبر في تلك الفترة وجمعت ثروات ضخمة جدا، كما حققت البلدان العربية غير النفطية منافع كبيرة من خلال تقديم الخدمات المتعلقة بالنفط، وتحويلات العاملين في الدول المنتجة، وتدفقات الاستثمارات الآتية منها، ومداخل السياحة الإقليمية، والمعونات المقدمة من طرف الدول النفطية على أنواعها، واستمر هذا الوضع مع استمرار الطفرة النفطية، لكن الأمن الاقتصادي المرتبط بتقلبات أسواق النفط كان ومازال رهنا بتيارات خارجية المنشأ، فالطفرة

### أثر النفط على التنمية البشرية العربية

النفطية الأولى التي أنعشت الاقتصاد العربي في أواخر السبعينات تلاشت في الثمانينات وأوائل تسعينات القرن المنصرم، نظرا إلى التقلبات الحادة في أسعار النفط عالميا، لتنتعش في العشرية الأولى من هذا القرن، وتستمر التنمية البشرية العربية في الاعتماد عليه بشكل مباشر من طرف الدول المنتجة له، أو بشكل غير مباشر من طرف الدول غير النفطية.

وقد ارتبط الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية منذ سبعينات القرن الماضي ارتباطا وثيقا بعائدات صادرات المحروقات، إذ مثلت المحروقات أكثر من 73% من إجمالي الصادرات في العام 2012. ويتسم النمو الاقتصادي في الوطن العربي بالتفاوت المتأرجح صعودا وهبوطا من النمو المرتفع في السبعينات، مروراً بالركود الاقتصادي في الثمانينات، وصولاً إلى النمو الاستثنائي في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وهو انعكاس مباشر للتقلبات الحادة في أسعار النفط، كما يتضح من خلال الشكل (3) الذي يبين العلاقة الوثيقة بين حركة أسعار النفط العالمية ونمو الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الإقليمي، والشكل (4) يظهر متوسط معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمتوسط معدلات الصادرات لفترات مختلفة من الازدهار والانتكاس.

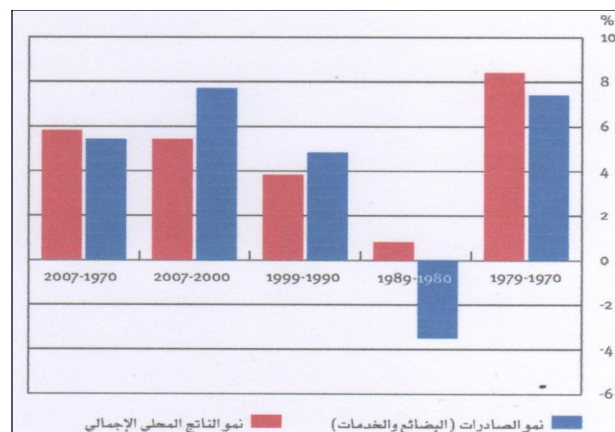
الشكل رقم (3): أسعار النفط ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول العربية 1976-2007



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، ص100.

ترك انخفاض الحاد في عائدات النفط خلال الثمانينات وطأته الثقيلة على البلدان المنتجة، فعلى سبيل المثال، شهدت السعودية انخفاض الناتج المحلي الإجمالي فيها إلى النصف بين سنتي 1981 و1987، وانخفض الناتج في الكويت بنسبة 18% بين 1981 و1982، وانتقلت الصدمات إلى الاقتصادات العربية غير النفطية، بعد تفهقر التحويلات المالية المرسلة إليها، إذ شهدت الأردن واليمن نموا سلبا في بعض السنوات.

الشكل رقم (4): نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية



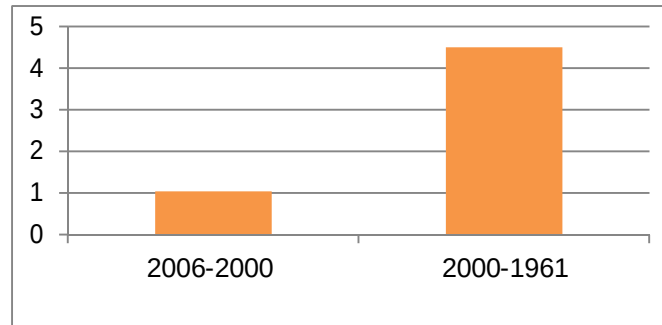
المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، ص102.

### أثر النفط على التنمية البشرية العربية

و خلال مراحل الانتعاش و الركود التي شهدتها فترة العقدين ونصف العقد بعد سنة 1980، لم يسجل نصيب الفرد من النمو الاقتصادي في المنطقة أية زيادة تقريبا، ووفقا لبيانات البنك الدولي لم يتجاوز نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية 0.5% سنويا بين العامين 1980 و 2004، فمنذ سنوات التسعينات تذبذبت معدلات نمو الدخل الفردي بصورة عشوائية، وتحولت نحو مسار سلمي في أغلب الأحيان.

يوضح الشكل (5) هذه السمة الخاصة للبلدان العربية عن طريق تجميع الدلائل على تقلب معدلات نمو الدخل الحقيقي للفرد، وبذلك يورد الجدول معامل التفاوت لمختلف فئات الدخل العربية على أساس مؤشرات التنمية العالمية التي وضعها البنك الدولي.

الشكل رقم (5): معامل التفاوت لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية



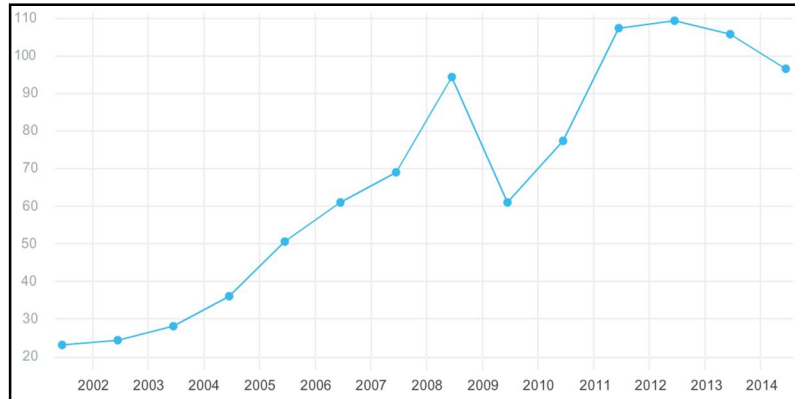
المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على معطيات تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، ص 102.

لما يتخطى معامل التفاوت الرقم 1، يعد التقلب في نمو الناتج عاليا، وعندما يقل عن 1 يعد التقلب متدنيا. بناء على ذلك يظهر أن المنطقة العربية قد سجلت درجات عالية من التقلب، إذ أن معامل التفاوت بلغ 4.51 بين العامين 1961 و 2000. وبلغ 1.04 بين سنتي 2000 و 2006.

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين ارتفعت أسعار النفط لتبلغ مستويات قياسية، ما جعل بعض الاقتصادات العربية يحني إيرادات لم يشهد لها مثيلا منذ سبعينات القرن العشرين، فبحسب تقديرات البنك الدولي حققت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نموا اقتصاديا يعادل 6.2% سنويا في الفترة ما بين سنتي 2003 و 2006، هو الأعلى خلال ثلاثين عاما، ويحاكي هذا المعدل الكبير إلى حد بعيد القفزة الاستثنائية التي شهدتها عائدات النفط سنوات السبعينات. حيث بلغت سلة أسعار النفط في الأوبك 28.1 دولار سنة 2003، إلى 61 دولار للبرميل سنة 2006، وواصلت ارتفاعها لتصل 147.2 دولار للبرميل شهر جويلية 2008، لتتخفص سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، ثم تتعافى بعدها الأسعار إلى الارتفاع لتصل إلى أقصاها سنة 2012 بقيمة قدرها 109.45 دولار للبرميل، ثم تتجه الأسعار للانخفاض لتصل 96.93 دولار للبرميل سنة 2014 (الشكل 6). وقد ارتفعت عائدات صادرات النفط بأكثر من الضعف بين سنتي 2003 و 2006. لكن الصدمات الخارجية التي تعرضت لها الاقتصادات العربية ترتبط بالركود العالمي الذي بدأ في العام 2007 بأزمة سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة، انعكست سلبا على النمو في البلدان العربية وخاصة النفطية منها.

## أثر النفط على التنمية البشرية العربية

الشكل رقم (6): تطور أسعار سلة OPEC 2014-2002



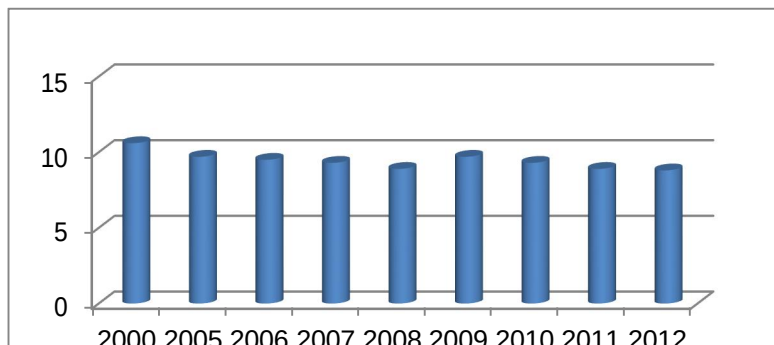
المصدر: موقع OPEC على الرابط [http://www.opec.org/opec\\_web/en/data\\_graphs/40.htm](http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm)

خلف النمو المرتكز على النفط عددا من مواطن الضعف في الأسس البنيوية للاقتصادات العربية، إذ تحول العديد من البلدان العربية بصورة متزايدة إلى الاقتصاد القائم على الاستيراد والخدمات. وتقع أنواع الخدمات المتوفرة في الدول العربية في أدنى سلسلة القيمة المضافة، ولا تضيف إلا القليل إلى تنمية المعرفة على المستوى المحلي، وتحبس تلك البلدان في مراتب متدنية في الأسواق العالمية. من هنا فإن استمرار هذا الاتجاه الذي ينمو على حساب الزراعة والإنتاج الصناعي يظل مدعاة للقلق.

إضافة إلى أن نصيب الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي انخفض بصورة كبيرة من أكثر من 60% سنة 1968، إلى 38.5% سنة 2012<sup>8</sup>، والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع نصيب قطاع النفط أساسا. كما أن هناك توجه تصاعدي للتوسع في الاستيراد والاستهلاك الذي يغذيه ارتفاع تصدير المحروقات، مع أن حصة الاستهلاك انخفضت في أواسط ثمانينات القرن الماضي، تبعا لانخفاض أسعار النفط.

ولم يكن من المستغرب أن تشهد غالبية البلدان العربية خلال العقود الأربعة الماضية درجة كبيرة من التباطؤ والانكماش في مجال التصنيع، والواقع أن الأقطار العربية أصبحت الآن أقل تصنيعا منها سنة 1970، ولا تزال مساهمة التصنيع في الناتج المحلي في تدهور مستمر (الشكل 7)، ويشمل ذلك البلدان ذات الدخل المتوسط والقاعدة الاقتصادية المتنوعة المصادر نسبيا في الستينات مثل الجزائر، سورية، العراق ومصر.

الشكل رقم (7): تطور نسبة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (نسب مئوية)

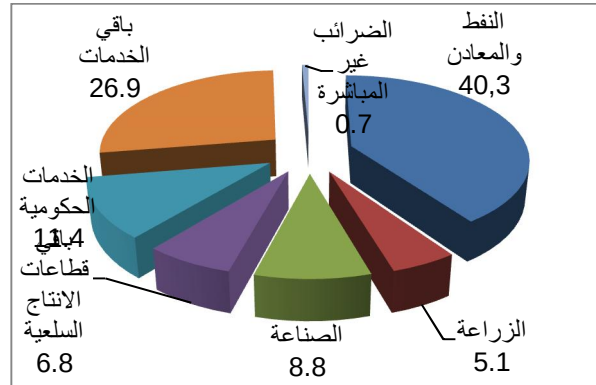


المصدر: من إعداد الباحث، نقلا عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.

## أثر النفط على التنمية البشرية العربية

صحيح أن الأردن، الإمارات، تونس وعمان حققت تقدما ملحوظا في مجال التنمية الصناعية، لكن على العموم يبقى نصيب الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي ضعيف جدا (الشكل 8)، خصوصا إذا قورنت في هذا المجال باقتصادات شرق آسيا، فبالنسبة إلى معظم الدول العربية كانت نسبة البضائع المصدرة تقترب من المتوسط الإقليمي المقدر بأقل من 10% من مجموع الصادرات سنة 2007.

الشكل رقم (8): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لسنة 2012 (نسب مئوية)



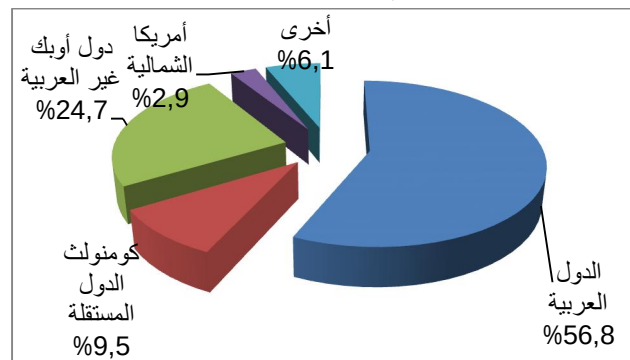
المصدر: إعداد الباحث نقلا عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، ص23.

كما أن الأسس البنيوية الهشة للاقتصادات العربية التي يعتمد فيها النمو أساسا على النفط، تتجلى في أوضح صورها في الانخفاض الحاد في نصيب قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

اعتماد الاقتصاد العربي على الصناعة النفطية، جعل التنمية البشرية العربية رهن بالنفط منذ سبعينات القرن الماضي ولا تزال إلى يومنا هذا، لكن مكمّن الخطر في ارتباط التنمية البشرية الزمن بالنفط يتلخص في عدة عناصر أهمها:

- أسعار النفط لا تتحكم فيها الدول العربية المنتجة رغم أنها تنتج ربع الإنتاج العالمي<sup>9</sup> وتمتلك أكثر من نصف الاحتياطي العالمي (الشكل 9)، بل ولا منظمة الأوبك، ثم أن هناك متغيرات سياسية إستراتيجية دولية تتحكم في الأسعار أحيانا أكثر من تحكم قانوني الطلب والعرض بها، وهو ما يفسر عدم استقرار السوق النفطية، ومدى الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الوطن العربي جراء ذلك، والانعكاس المباشر لهذه الأزمات على التنمية البشرية بكل أبعادها.

الشكل (9): نسب احتياطات النفط المؤكدة عبر العالم



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص91.

### أثر النفط على التنمية البشرية العربية

- التوجه المتزايد نحو استغلال الأنواع الأخرى من الطاقات المتجددة منها والصدقية للبيئة وغيرها، يؤثر بانخفاض الطلب على البترول وبالتالي على انخفاض أسعاره، وقد يتوقف الطلب عليه تماما على المدى البعيد من طرف المستهلكين الرئيسيين في العالم. ما يعني جفاف مصادر تمويل التنمية البشرية العربية.
- النفط سلعة ناضبة، والاستمرار في الاعتماد عليه على حساب القطاعات المنتجة الأخرى، دون استغلال عائداته في توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية، يعد مصدر تهديد مباشر للتنمية البشرية للأجيال المقبلة.

خاتمة

عالج هذا البحث موضوع التنمية البشرية في الوطن العربي وأثر البترول عليها، بعد التطرق إلى مفهومها، كيفية تقييمها وأهم مصادر تمويلها. فوجدنا أن مفهومها تطور منذ سنة 1990 ليتبلور في ثلاثة عناصر أساسية:

- الاهتمام بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة، من تنمية قدرات الإنسان، طاقاته البدنية، العقلية، النفسية، الروحية، المهارية، الاجتماعية وغيرها، بغض النظر عن أي عامل اختلاف بين أفراد المجتمع.
- التنمية البشرية هي نتاج استثمار الموارد والمدخلات، والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة لتنمية القدرات البشرية، عن طريق تطوير الهياكل والبنى المؤسسية التي تتيح المشاركة والانتفاع. بمختلف القدرات لدى كل الناس، مع المحافظة على الموارد والبيئة للأجيال المقبلة.
- تمكين الأفراد من المشاركة في إنجاز التنمية البشرية، من خلال مشاركتهم في كل القرارات والأنشطة المتعلقة بحياتهم، سياسية كانت، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية أو غيرها.

وقد رافق تطور المفهوم تطورا في معايير القياس، للتعبير عن التنمية البشرية بشكل أدق، خاصة وأنها تشتمل على متغيرات كيفية يصعب قياسها، ولم تكن متوفرة لدى معظم الدول، هذا التطور في المقاييس وخاصة دليل التنمية البشرية، ساهمت بشكل كبير في إعطاء خريطة التنمية البشرية العالمية لكل المسؤولين في كل بلد، تتيح لهم معرفة مستوى بلدهم، تمييز إيجابياته من سلبياته، مقارنته مع بقية أقطار العالم، اعتماد السياسات واتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بالتنمية البشرية لبلدهم.

إلا أن القرارات المتعلقة بالتنمية البشرية مرتبطة بوفرة وحجم مصادر التمويل، ورأينا أن من أهم الأمور المتعلقة بالتمويل المحلي أو الدولي للتنمية البشرية، هي هئية المناخ الملائم من حكم راشد، مكافحة الفساد، وضع سياسات اقتصادية كلية ناجعة، إصلاح القطاعات المصرفية والمالية وغيرها من هئية البنى التحتية التي تأتي كأول الحواجز المعيقة لعملية التنمية البشرية.

ووفقا لهذا البناء النظري لموضوع التنمية البشرية، حاولنا مساهمته تطبيقيا على حالة الدول العربية، فوجدنا من حيث المفهوم أن هناك نقص كبير يختلف من دولة لأخرى ويتعلق بجوانب عدة ومن أمثلتها:

- o سوء توزيع الثروة بين الأفراد، وعدم المساواة بين الجنسين؛
- o استنزاف موارد الأجيال المقبلة، وعدم الاكتراث العملي للتدهور البيئي؛
- o عدم تمكين الأفراد من المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بحياتهم، وانتهاج سياسات إقصائية تولد صراعات داخلية مدمرة لكل مجالات الحياة.

من حيث المقاييس، فقد حققت الدول العربية خطوة لا بأس بها في مجال التنمية البشرية منذ سبعينات القرن الماضي، وقد صنفت في المجموعة ذات التنمية المتوسطة حسب تقرير التنمية البشرية للعام 2014، إذ بلغت قيمة دليل التنمية البشرية

### أثر النفط على التنمية البشرية العربية

بها 0.682 بعدما كانت 0.492 سنة 1980، وهي بذلك أحسن من منطقتي جنوب آسيا وجنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، لكن ينقصها الكثير لتحسين مستواها ومواكبة المناطق ذات التنمية المرتفعة، إضافة إلى معضلة عدم المساواة وسوء توزيع الثروة بين أفراد مجتمعاتها، إذ تبلغ قيمة الدليل معدلاً يعامل عدم المساواة 0.512، أي بخسارة قدرها 24.9% من الدليل الأصلي.

أما من حيث التمويل، فبغض النظر عن البيئة التمويلية المنفردة، والتي تستلحقها الظروف السياسية والأمنية الراهنة في معظم أقطار الوطن العربي، فالدول العربية تستند بشكل مزمن على النفط، بشكل مباشر من قبل المنتجين، وبشكل غير مباشر من قبل غير المنتجين وإن كان بدرجة أقل، ما يجعل استشراف مستقبل التنمية البشرية على المدى البعيد لا ييشر بالتفاؤل، نظراً للمخاطر المتضمنة في الارتكان على النفط، ولا أدل عليه من الأزمات التي حدثت جراء انهيار أسعار البترول في الثمانينات، وما خلفته من آثار اقتصادية واجتماعية بالغة جداً، بل وحتى سياسية وأمنية في بعض الدول. فلا مناص من إعادة النظر في الإستراتيجية التنموية في الوطن العربي، بتنويع وتوسيع القاعدة الاقتصادية المنتجة من خلال توظيف عائدات النفط، بدل استنزافها بين الإسراف في الاستهلاك والتكديس في الصناديق السيادية والبنوك الغربية.

المراجع والإحالات

<sup>1</sup>UNDP, Human Development Report, New York, 1990, p10.

<sup>2</sup>برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 1993، ص3.

<sup>3</sup>UNDP, Human Development Report, New York, 1994, p4.

<sup>4</sup>سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة، العراق، 2008، ص69.

<sup>5</sup>برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، 2014، ص158.

<sup>6</sup>أمنية عز الدين عبد الله، توظيف عوائد النفط في التنمية البشرية العربية في التسعينات، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993، ص122.

<sup>7</sup>برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، مرجع سابق، ص158-161.

<sup>8</sup>صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص23.

<sup>9</sup>صندوق النقد العربي، نفس المرجع، ص380.